

Distr.: General
7 December 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل
بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية:
نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر
النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون
في مجال النقل العابر

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد ريموند لاندفيلد (سورينام)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٢ (انظر A/66/443، الفقرة ٢).
واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ٢١ و ٣٧ اللتين عقدتا في ٢٤ تشرين
الأول/أكتوبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويرد في المحضرين الموجزين لهاتين
الجلستين (A/C.2/66/SR.21 و 37) عرض لما دار في أثناء نظر اللجنة في هذا البند الفرعي.

ثانيا - النظر في مشروع القرارين A/C.2/66/L.14 و A/C.2/66/L.65

٢ - النظر في الجلسة ٢١ التي عقدت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل
الأرجنتين، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء تحت الرمز A/66/443 و Add.1 و 2.



قرار عنوانه "إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر" (A/C.2/66/L.14)، ونصه كما يلي:

"إن الجمعية العامة،

"وإذ تشير إلى قراراتها ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٠٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٢١٢/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٢٠٤/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٢٨/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٢١٤/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٧٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

"وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية،

"وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإئتمانية للألفية وإلى وثيقته الختامية،

"وإذ تشير إلى إعلان ألماني وبرنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

"وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢/٦٣ المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماني،

"وإذ تحيط علما بإعلان إيزولويني الذي اعتمد في الاجتماع الثالث لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في إيزولويني، سوازيلند، في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩،

"وإذ تحيط علما أيضا بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي العاشر للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١،

”وإذ تسلّم بأن عدم وجود منافذ برية إلى البحر، الذي يزيده سوءاً البعد عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره، لا تزال تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وحشد الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر تأثيراً سلبياً في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

”وإذ تعرب عن قلقها لأن عدم كفاية الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة لا يزال يشكل عائقاً أساسياً أمام التجارة ويحول دون نمو البلدان النامية غير الساحلية،

”وإذ تعرب عن دعمها للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من نزاعات، سعياً إلى تمكينها، حسب الاقتضاء، من إصلاح الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإعادة بنائها ومساعدتها في تحقيق أولوياتها الإنمائية، وفقاً للأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل ألماتي،

”وإذ تسلّم بأن المسؤولية عن إقامة نظم نقل فعالة تقع في المقام الأول على عاتق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

”وإذ تحيط علماً بإعلان أولان بتار بوصفه يمثل نتائج الحوار الرفيع المستوى في مجال السياسات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تنفيذ برنامج عمل ألماتي والفجوات الإنمائية الأخرى التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع حكومة منغوليا، والذي عقد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١ في أولان بتار،

”وإذ تعيد تأكيد أن برنامج عمل ألماتي يشكل إطاراً أساسياً لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي، والعالمي،

”١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

”٢ - تعيد تأكيد حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقاً لقواعد القانون الدولي السارية؛

٣ - **تعيد أيضا تأكيد** أن لبلدان المرور العابر، ممارسة لسيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة الأتمس الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية بأي حال من الأحوال مصالحها المشروعة؛

٤ - **تدعو** بلدان المرور العابر النامية والبلدان النامية غير الساحلية إلى النظر في إمكانية اتباع هيكل موحد وشامل لرسوم المرور العابر، حسب الاقتضاء، يتمشى مع رسوم المرور العابر القائمة، في أي منطقة من العالم، لتفادي المعايير المزدوجة بهدف إيجاد نظم فعالة للنقل العابر، وذلك وفقا لبرنامج عمل ألماتي؛

٥ - **تهيب** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية اتخاذ جميع التدابير المناسبة، على النحو المبين في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي، لتعجيل بتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية أن تعزز توليها زمام أمر برنامج عمل ألماتي بزيادة مراعاة تعميمه في استراتيجيات التنمية الوطنية فيها؛

٦ - **تهيب** بالشركاء في التنمية والمؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف والإقليمية تقديم مساعدة تقنية ومالية ملائمة وكبيرة يجرى تنسيقها على نحو أفضل، وبخاصة في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة، إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

٧ - **تعيد تأكيد التزامها التام** بأن تلي، بشكل عاجل، الاحتياجات الإئتمانية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وتتصدى للتحديات التي تواجهها عن طريق التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي، على النحو الوارد في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

٨ - **تسلم** بأن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية قد عززت جهودها في مجال إصلاح السياسات العامة والإدارة، وأن الشركاء في التنمية، ومنهم المؤسسات المالية والإئتمانية الدولية، يولون مزيدا من الاهتمام لإنشاء نظم فعالة للمرور العابر؛

٩ - **تلاحظ مع القلق** أنه على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ أولويات برنامج عمل ألماتي، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية مهمشة في التجارة الدولية، وذات احتياجات هائلة في ما يتعلق ببناء القدرات في مجال تيسير التجارة والنقل،

ولا تزال تواجه تحديات في الجهود التي تبذلها من أجل إقامة نظم فعالة للنقل العابر، مما يحول دون استفادتها بالكامل من إمكانات التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المطردين من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

”١٠ - تدعو الدول الأعضاء والشركاء في التنمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية إلى التعجيل بتعزيز تنفيذ الإجراءات المحددة في الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي والإجراءات المحددة الواردة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، على نحو أفضل تنسيقاً، وخصوصاً لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين سبل الاتصال والهياكل الأساسية للطاقة، بهدف تعزيز الترابط الأقليمي، وتدعيم قدراتها التحليلية من أجل وضع وتنفيذ سياسات النقل المتناسكة والشاملة دعماً لممرات العبور اللازمة لتيسير التجارة؛

”١١ - تعرب عن القلق من أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية لا يزالان ضعيفين للغاية في مواجهة الصدمات الخارجية والتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي، وتدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدرتها على مواجهة والحفاظ على أوجه التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات برنامج عمل ألماتي؛

”١٢ - تشجع المنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، وكذلك مؤسسات البحث ذات الصلة والمنظمات الدولية الأخرى على مساعدة البلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء، في إجراء بحوث بشأن ضعف البلدان النامية غير الساحلية في مواجهة الصدمات الخارجية، وفي وضع مجموعة من مؤشرات الضعف التي يمكن استخدامها لأغراض الإنذار المبكر؛

”١٣ - تؤكد أهمية التجارة الدولية وتيسير التجارة باعتبارهما من أولويات برنامج عمل ألماتي، وتلاحظ أن المفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة الكفاءة في تدفق السلع والخدمات وتحسين القدرة التنافسية على الصعيد

الدولي نتيجة لانخفاض تكاليف المعاملات، وتهيب بالمجتمع الدولي كفالة أن يفى الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الوارد في الوثيقة الختامية لجولة الدوحة بالهدف المتمثل في تخفيض تكاليف المعاملات، بوسائل شتى منها تخفيض مدة النقل وزيادة التيقن في مجال التجارة العابرة للحدود؛

”١٤ - **تهيب** بالشركاء في التنمية أن ينفذوا مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذاً فعالاً وأن يزيدوا من دعمهم لها، مع مراعاة الاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية بشكل كاف، بما في ذلك بناء القدرات لصياغة السياسات التجارية والمشاركة في المفاوضات التجارية وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وكذلك تدعيم قدراتها الإنتاجية من أجل تعزيز تنوع منتجاتها المخصصة للتصدير، بما في ذلك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بقصد زيادة القدرة التنافسية لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية في أسواق الصادرات؛

”١٥ - **تسلّم** بأن اقتصادات الكثير من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية التي لا تكون لها في كثير من الأحيان قيمة مضافة عالية، وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز الجهود المبذولة لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنوع قاعدتها الاقتصادية والتشجيع على نقل التكنولوجيات المتعلقة بنظم النقل العابر، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفق شروط متفق عليها، وتعزيز القيمة المضافة لصادراتها عن طريق تنمية قدراتها الإنتاجية؛

”١٦ - **تشجع** على مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية دعماً للجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي؛

”١٧ - **تؤكد** الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلم بالدور الهام لمشاركة القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية وبالإمكانيات التي تنطوي عليها تلك المشاركة؛ وتشجع، في هذا الصدد، البلدان المصدرة لرأس المال على اعتماد وتنفيذ الحوافز الاقتصادية والمالية والقانونية الرامية إلى تشجيع تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتدعو البلدان النامية غير الساحلية إلى تعزيز بيئة ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة القطاع الخاص؛

”١٨ - تسلّم بأن توسيع نطاق التعاون وزيادة فعاليته فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وبين تلك البلدان وبلدان المرور العابر النامية ضروريان لكفالة اتباع نهج منسق في إعداد إصلاحات لسياسة تيسير التجارة والنقل عبر الحدود وفي تنفيذها ورصدها، وتشجيع، في هذا الصدد، البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أن تصدق، حسب الاقتضاء، على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية، والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بتيسير النقل والتجارة، وأن تنفذها على نحو فعال؛

”١٩ - هيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية مواصلة إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها المناسبة، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى القيام بذلك، مع المراعاة التامة للإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، وتشجيعها على أن تستمر، حسب الاقتضاء، كل في نطاق ولايته، في دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بطرق منها برامج المساعدة التقنية المتسقة والمنسقة بشكل جيد في مجالي النقل العابر وتيسير التجارة؛

”٢٠ - ترحب بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، من أجل تطوير الهياكل الأساسية والقدرة على الاتصال وتحقيق التكامل في شبكات السكك الحديدية والطرق الإقليمية وتعزيز الأطر القانونية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتدعو هذه المنظمات إلى مواصلة تقديم دعمها في مجال إنشاء الأطر القانونية المؤاتية، وترحب، في هذا الصدد، بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب الممثل السامي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، في المساعدة على وضع اتفاق حكومي دولي بشأن الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا؛

”٢١ - تحث البلدان النامية غير الساحلية على القيام في أقرب وقت ممكن بتوقيع الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء معهد البحث الدولي للبلدان

النامية غير الساحلية والتصديق عليه كي يتسنى وضع معهد البحث موضع التشغيل الكامل، وتدعو مكتب الممثل السامي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية والشركاء في التنمية إلى دعم معهد البحث ليتمكن من الاضطلاع بدوره؛

”٢٢ - تقرر عقد مؤتمر استعراضي عشري شامل لبرنامج عمل ألماتي في عام ٢٠١٣، وفقا للفقرة ٤٩ من برنامج عمل ألماتي والفقرة ٣٢ من الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة^(أ)، يسبق، عند الاقتضاء، بأعمال تحضيرية إقليمية وعالمية ومواضيعية بأكثر الطرق فعالية وأحسنها تنظيما وأوسعها مشاركة، وتشدد على ضرورة استخدام الآليات الحكومية الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك آليات لجان الأمم المتحدة الإقليمية، وكذلك المواد الفنية والبيانات الإحصائية ذات الصلة، استخداما فعالاً في عملية الاستعراض، مع الإشارة إلى أن مكتب الممثل السامي يعين، وفقا للفقرة ٤٩ أيضا، منسقاً لعملية التحضير على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتشير إلى أنه ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، كل في نطاق ولايته، توفير الدعم اللازم والمساهمة بنشاط في العملية التحضيرية والمؤتمر نفسه؛

”٢٣ - تقرر أيضا أن تدعو، في وقت مبكر من عام ٢٠١٣، إلى عقد لجنة حكومية دولية تحضيرية لا يزيد ما تعقده من جلسات عن اثنتين؛

”٢٤ - تقرر كذلك اتخاذ قرار بشأن الجوانب التنظيمية للمؤتمر، وتاريخ ومكان انعقاده، ومكان اجتماعات اللجنة التحضيرية ومدتها ومواعيد انعقادها، وذلك قبل نهاية دورتها السادسة والستين، وتطلب إلى رئيس الجمعية العامة إجراء المشاورات اللازمة في هذا الصدد؛

”٢٥ - تشجع الجهات المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية، والكيانات الخاصة على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي ودعم مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في العملية التحضيرية والمؤتمر نفسه؛

”٢٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي وعن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية الفنية والتنظيمية واللوجستية للمؤتمر الاستعراضي العشري الشامل؛

”٢٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين البند المعنون ”إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر“.

٣ - وكان معروضا على اللجنة، في جلستها ٣٧ التي عقدت في ١ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار عنوانه ”إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر“ (A/C.2/66/L.65)، قدمه نائب رئيس اللجنة، فيليب دونكيل (لكسمبرغ)، استنادا إلى مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/66/L.14.

٤ - وفي الجلسة نفسها، تلا أمين اللجنة بيانا بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/66/L.65.

٥ - وفي الجلسة ٣٧ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/66/L.65 (انظر الفقرة ٧).

٦ - وعلى إثر اعتماد مشروع القرار A/C.2/66/L.65، قام مقدمو المشروع A/C.2/66/L.14 بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٠٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٢١٢/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٢٠٤/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٢٨/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٢١٤/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٧٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١)،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإئتمانية للألفية وإلى وثيقته الختامية^(٢)،

وإذ تشير إلى إعلان ألماني^(٣) وبرنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٤)،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢/٦٣ المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماني،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٥.

(٣) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماني، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الأول.

وإذ تحيط علماً بإعلان إيزولويني الذي اعتمد في الاجتماع الثالث لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في إيزولويني، سوازيلند، في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩^(٥)،

وإذ تحيط علماً أيضا بإعلان أولان بتار^(٦) بوصفه الوثيقة الختامية للحوار الرفيع المستوى في مجال السياسات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تنفيذ برنامج عمل ألماتي والفجوات الإنمائية الأخرى التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، الذي اشتركت في تنظيمه حكومة منغوليا وأمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والذي عقد في أولان بتار في الفترة من ١٢ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١،

وإذ تحيط علماً كذلك بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي العاشر للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١،

وإذ تسلّم بأن عدم وجود منافذ برية إلى البحر، الذي يزيده سوءاً البعد عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره، لا تزال تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وحشد الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر تأثيراً سلبياً في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عدم كفاية الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية والطاقة لا يزال يشكل عائقاً أساسياً أمام التجارة ويحول دون نمو البلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تعرب عن دعمها للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من نزاعات، سعياً إلى تمكينها، حسب الاقتضاء، من إصلاح الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإعادة بنائها ومساعدتها في تحقيق أولوياتها الإنمائية، وفقاً للأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل ألماتي،

وإذ تسلّم بأن المسؤولية عن إقامة نظم نقل فعالة تقع في المقام الأول على عاتق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

وإذ تعيد تأكيد أن برنامج عمل ألماتي يشكل إطاراً أساسياً لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

(٥) A/64/856، المرفق.

(٦) E/ESCAP/67/22، المرفق.

- ١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام^(٧) عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي: التصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛
- ٢ - **تعيد تأكيد** حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛
- ٣ - **تعيد أيضا تأكيد** أن لبلدان المرور العابر، ممارسة لسيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا تمس الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية بأي حال من الأحوال مصالحها المشروعة؛
- ٤ - **تهيب** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية اتخاذ جميع التدابير المناسبة، على النحو المبين في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي^(٨)، لتعجيل بتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية أن تعزز توليها زمام أمر برنامج عمل ألماتي بزيادة مراعاة تعميمه في استراتيجيات التنمية الوطنية فيها؛
- ٥ - **تهيب** بالشركاء في التنمية والمؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف والإقليمية بتقديم مساعدة تقنية ومالية ملائمة وكبيرة يجرى تنسيقها على نحو أفضل، وبخاصة في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة، إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي؛
- ٦ - **تعيد تأكيد التزامها التام** بأن تلبي، بشكل عاجل، الاحتياجات الإئتمانية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية النامية وتتصدى للتحديات التي تواجهها عن طريق التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي، على النحو الوارد في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛
- ٧ - **تسلّم** بأن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية قد عززت جهودها في مجال إصلاح السياسات العامة والإدارة، وأن الشركاء في التنمية، ومنهم المؤسسات المالية والإئتمانية الدولية، يولون مزيدا من الاهتمام لإنشاء نظم فعالة للمرور العابر؛

(٧) A/66/205.

(٨) انظر القرار ٢/٦٣.

٨ - **تلاحظ مع القلق** أنه على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ أولويات برنامج عمل ألماتي، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية مهمشة في التجارة الدولية، وذات احتياجات كبيرة في ما يتعلق ببناء القدرات في مجال تيسير التجارة والنقل، ولا تزال تواجه تحديات في الجهود التي تبذلها من أجل إقامة نظم فعالة للنقل العابر، مما يحول دون استفادتها بالكامل من إمكانات التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المطردتين من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٩ - **تدعو** الدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية إلى التعجيل بتعزيز تنفيذ الإجراءات المحددة في الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي والإجراءات المحددة الواردة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، على نحو أفضل تنسيقاً، وخصوصاً لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين سبل الاتصال والهيكل الأساسية للطاقة، بهدف تعزيز الترابط الأقليمي، وتدعيم قدراتها التحليلية للمساعدة في وضع وتنفيذ سياسات النقل المتناسكة والشاملة دعماً لممرات العبور اللازمة لتيسير التجارة؛ وتشجع، في هذا الصدد، التعاون على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي، الذي يوفر حلاً أكثر ملاءمةً ومباشرةً وفعاليةً في معالجة قضايا البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛

١٠ - **تعرب عن القلق** من أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية لا يزالان ضعيفين للغاية في مواجهة الصدمات الخارجية والتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي، وتدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدرتها على المواجهة والحفاظ على أوجه التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات برنامج عمل ألماتي؛

١١ - **تشجع** المنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، وكذلك مؤسسات البحث ذات الصلة على مساعدة البلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء، في إجراء بحوث بشأن ضعف البلدان النامية غير الساحلية في مواجهة الصدمات الخارجية، من خلال وضع مجموعة من مؤشرات الضعف التي يمكن أن تستخدمها البلدان النامية غير الساحلية لأغراض الإنذار المبكر؛

١٢ - تؤكد أهمية التجارة الدولية وتيسير التجارة باعتبارهما من أولويات برنامج عمل ألماتي، وتلاحظ أن المفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة الكفاءة في تدفق السلع والخدمات وتحسين القدرة التنافسية على الصعيد الدولي نتيجة لانخفاض تكاليف المعاملات، وهيب بالمجتمع الدولي كفالة أن يفى الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الوارد في الوثيقة الختامية لجولة الدوحة بالهدف المتمثل في تخفيض تكاليف المعاملات، بوسائل شتى منها تخفيض مدة النقل وزيادة التيقن في مجال التجارة العابرة للحدود؛

١٣ - هيب بالشركاء في التنمية أن ينفذوا مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذاً فعالاً، مع مراعاة الاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية بشكل كاف، بما في ذلك بناء القدرات لصياغة السياسات التجارية والمشاركة في المفاوضات التجارية وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وكذلك تنوع منتجاتها المخصصة للتصدير من خلال مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بقصد زيادة القدرة التنافسية لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية في أسواق الصادرات؛

١٤ - تسلّم بأن اقتصادات الكثير من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية التي لا تكون لها في كثير من الأحيان قيمة مضافة عالية، وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز الجهود المبذولة لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنوع قاعدتها الاقتصادية والتشجيع على نقل التكنولوجيات المتعلقة بنظم النقل العابر، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفق شروط متفق عليها، وتعزيز القيمة المضافة لصادراتها عن طريق تنمية قدراتها الإنتاجية؛

١٥ - تشجع على مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية ودعمًا للجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي؛

١٦ - تؤكد الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلم بالدور الهام لمشاركة القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية وبالإمكانيات التي تنطوي عليها تلك المشاركة؛ وتشجع، في هذا الصدد، الدول الأعضاء، على تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية

وبلدان المرور العابر، وتدعو البلدان النامية غير الساحلية إلى تعزيز بيئة ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة القطاع الخاص؛

١٧ - تسلّم بأن توسيع نطاق التعاون وزيادة فعاليته فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وبين تلك البلدان وبلدان المرور العابر النامية ضروريان لكفالة اتباع نهج منسق في إعداد إصلاحات لسياسة تيسير التجارة والنقل عبر الحدود وفي تنفيذها ورصدها، وتشجيع، في هذا الصدد، البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أن تصدق، حسب الاقتضاء، على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية، والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بتيسير النقل والتجارة، وأن تنفذها على نحو فعال؛

١٨ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية مواصلة إدماج برنامج عمل الماتي في برامج عملها المناسبة، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى القيام بذلك، مع المراعاة التامة للإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، وتشجيعها على أن تستمر، حسب الاقتضاء، كل في نطاق ولايته، في دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بطرق منها برامج المساعدة التقنية المتسقة والمنسقة بشكل جيد في مجالي النقل العابر وتيسير التجارة؛

١٩ - ترحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، من أجل تطوير الهياكل الأساسية والقدرة على الاتصال وتحقيق التكامل في شبكات السكك الحديدية والطرق الإقليمية وتعزيز الأطر القانونية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتشجيعها على مواصلة تقديم دعمها، وترحب، في هذا الصدد، بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب الممثل السامي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، من أجل المساعدة على وضع اتفاق حكومي دولي بشأن الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا؛

٢٠ - تحث البلدان النامية غير الساحلية على القيام في أقرب وقت ممكن بتوقيع الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء معهد البحث الدولي للبلدان النامية غير الساحلية والتصديق عليه كي يتسنى وضع معهد البحث موضع التشغيل الكامل، وتدعو مكتب الممثل السامي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية والدول الأعضاء بما في ذلك الشركاء

في التنمية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى دعم معهد البحث ليتمكن من الاضطلاع بدوره؛

٢١ - **تقرر** عقد مؤتمر استعراضي عشري شامل بشأن تنفيذ برنامج عمل ألماتي في عام ٢٠١٤، وفقا للفقرة ٤٩ من برنامج عمل ألماتي والفقرة ٣٢ من الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، يسبق، عند الاقتضاء، بأعمال تحضيرية إقليمية وعالمية ومواضيعية بأكثر الطرق فعالية وأحسنها تنظيماً وأوسعها مشاركة؛ وتشدد على ضرورة استخدام الآليات الحكومية الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك آليات لجان الأمم المتحدة الإقليمية، وكذلك المواد الفنية والبيانات الإحصائية ذات الصلة، استخداماً فعالاً في عملية الاستعراض؛ وتشير إلى أن مكتب الممثل السامي يعين، أيضاً وفقاً للفقرة ٤٩ المذكورة آنفاً، منسقاً لعملية الاستعراض التحضيرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ وتشير إلى أنه ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، كل في نطاق ولايته، توفير الدعم اللازم والمساهمة بنشاط في عملية الاستعراض التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي العشري الشامل نفسه؛

٢٢ - **تقرر أيضاً** أن تتخذ، في دورتها السابعة والستين، قراراً بشأن الجوانب التنظيمية للمؤتمر الاستعراضي العشري الشامل لبرنامج عمل ألماتي وللإجراءات المحتملة للجنة التحضيرية الحكومية الدولية، التي ستعقد في عام ٢٠١٤ بطريقة فعالة للغاية، وبشأن أماكنها ومدتها ومواعيد انعقادها؛

٢٣ - **تشجع** الدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية، والكيانات الخاصة على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي وكذلك مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في العملية التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي العشري الشامل نفسه؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريراً عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي وعن التقدم المحرز في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي العشري الشامل؛

٢٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها السابعة والستين البند المعنون "إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر

النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال
النقل العابر“.
